

استراتيجية مكافحة الفساد في الجزائر -دراسة تحليلية بأبعاد اقتصادية وفقا لتجربة كوريا الجنوبية-

Anti-corruption strategy in Algeria -an analytical study with economic dimensions based on the experience of South Korea-

عبد الرؤوف بلكوش¹، محمد بلكوش²

¹ جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، abderaouf.belkouch@univ-dbk.m.dz

² جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، m.belkouch@univ-dbk.m.dz

تاريخ النشر: 2025/12/03

تاريخ القبول: 2025/10/30

تاريخ الاستلام: 2025/10/07

Abstract:

This research paper highlights the phenomenon of corruption in Algeria and how it can be reduced by following the South Korean model, through a strategy based on transparency, accountability and administrative reform.

The Korean experience is of great interest for the success of the fight against corruption in Algeria, as a key factor in promoting the national economy, provided that the social, political and economic specificities are taken into account in the strategy's outcomes on the one hand, and the flexibility available in the implementation of these principles on the other.

Keywords: Anti-corruption; Korean experience; Algeria.

Jel Classification Codes: D73.

ملخص:

تسلط هذه الورقة البحثية الضوء على ظاهرة مكافحة الفساد في الجزائر، وكيفية الحد منها بالاعتماد على نموذج كوريا الجنوبية، من خلال استراتيجية تعتمد على الشفافية والمساءلة والإصلاح الإداري.

تثير التجربة الكورية الكثير من الاهتمام لنجاح مكافحة الفساد في الجزائر، كعامل أساسي للنهوض بالاقتصاد الوطني، إذا تم مراعاة الخصوصية المجتمعية والسياسية والاقتصادية في مخرجات الاستراتيجية من جهة، وكذا المرونة المتاحة في مجال تنفيذ تلك المبادئ المعتمدة من جهة أخرى.

كلمات مفتاحية: مكافحة الفساد، التجربة الكورية، الجزائر.

تصنيفات JEL : D73.

1. مقدمة:

يعتبر الفساد ظاهرة من أكثر الظواهر الإجرامية تعقيدا، نظرا لما يشكله من مخاطر جسيمة تهدد تحقيق أهداف التنمية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتقلص من فاعلية نشاطات المؤسسات العامة والخاصة، حيث وبالإضافة إلى ما يحدثه من تفويت لفرص التنمية وتضييع للمال العام، وكذا المساس المباشر بمبادئ سيادة القانون والممارسة الديمقراطية في مؤسسات الدولة، فإنه يؤثر كذلك بشكل مباشر على صورة الدولة على المستوى الدولي، مما يضعف فرص استقطاب الاستثمارات الأجنبية والمحلية الضرورية لتجسيد البرامج التنموية المسطرة.

والجزائر كغيرها من بلدان العالم عانت من ظاهرة الفساد ولا تزال تعاني من آثارها، رغم انضمامها لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة 2003 التي تمخض عنها القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، والذي أسس لسياسة المشرع الجزائري للوقاية من الفساد ومكافحته من خلال العديد من المبادئ والإجراءات القانونية، بالإضافة إلى إنشاءه لهيئات وسلطات رقابية ووقائية، آخرها السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، والتي تم إنشاؤها سنة 2022 بموجب القانون رقم 22-08 بعدما تم النص عليها في التعديل الدستوري لسنة 2020، والتي جاءت لتحل محل الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، بصلاحيات جديدة وموسعة وفقا لاستراتيجية وطنية من سنة 2023 إلى 2027، لتكون رهانا لتعزيز الشفافية والنزاهة ونشر ثقافة نبد الفساد في المؤسسات العمومية والخاصة، وجعل هذا المبدأ ثقافة اجتماعية تعبر عن توجه جديد للدولة الجزائرية في مجال مكافحة الفساد، حيث أن هذا التوجه الذي لا بد له من تجارب دولية مثالية تكون كخارطة طريق ونموذجا يحتذى به، ولعل من أبرز التجارب الدولية الناجحة في هذا الصدد، لدينا النموذج الكوري لمكافحة الفساد الذي يعتبر من أنجح النماذج وفقا لتقييمات المنظمات الدولية المعنية بالفساد، حيث حقق في وقت وجيز العديد من المكاسب النوعية، كانت العامل الأساسي لاحتلاله هذه المكانة العالمية، حيث ومن هذا المنطلق، حاولت الجزائر الأخذ بالعديد من المبادئ التي يعتمدها النموذج الكوري، وذلك بهدف الاستفادة من هذه التجربة الناجحة على مختلف المستويات.

لذلك وبناء على ما سبق تطرح الإشكالية التالية:

كيف استفادت الجزائر من تجربة كوريا الجنوبية الناجحة في مجال مكافحة الفساد

ضمن الاستراتيجية الوطنية المعتمدة؟

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على موضوع مكافحة الفساد في الجزائر على ضوء تجربة كوريا الجنوبية الرائدة في هذا المجال، ومحاولة إبراز التداخل بين ظاهرة الفساد ومجال المال والأعمال، وكيف استفادت الجزائر من هذه التجربة لتعزز من مستويات الشفافية والنزاهة والمساءلة لمختلف القطاعات، والتي تعتبر ضرورية لتحسين صورتها دوليا، والنهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق الرفاه الاجتماعي. وللقيام بهذه الدراسة، تم اتباع المنهج الوصفي بغرض وصف وتحليل بعض متغيرات الدراسة، وخاصة ما تعلق بتجربة كوريا الجنوبية في مجال مكافحة الفساد، وكذا لتحليل أبرز المؤشرات الدولية المرتبطة بالفساد لكل من الجزائر وكوريا الجنوبية، كما تم استخدام المنهج المقارن في بعض النقاط التي استوجبت المقارنة. وبغرض معالجة الإشكالية المطروحة، تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى محورين اثنين، حيث تم التطرق في المحور الأول إلى واقع الفساد في الجزائر وكوريا الجنوبية من خلال تحليل بعض المؤشرات الدولية ذات الصلة، أما من خلال المحور الثاني، فقد تم عرض التجربة الكورية في مجال مكافحة الفساد، وكيف انعكس ذلك على استراتيجية الجزائر المعتمدة في هذا الصدد.

2. تشخيص واقع مكافحة الفساد في الجزائر وكوريا الجنوبية على ضوء المؤشرات الدولية

سيتم من خلال هذا المحور تحليل أبرز المؤشرات المرتبطة بموضوع ظاهرة الفساد ومناخ الاستثمار والأعمال، مع التركيز على تصنيفات كل من الجزائر وكوريا الجنوبية عالميا.

1.2 مؤشرات الحوكمة، السيطرة على الفساد، الحكومة الإلكترونية:

سيتم استعراض المؤشرات الخاصة بالحوكمة، والسيطرة على الفساد الصادرة عن مجموعة البنك الدولي، وكذا مؤشر الحكومة الإلكترونية الصادر عن منظمة الأمم المتحدة.

1.1.2 مؤشر البنك الدولي للحوكمة، والسيطرة على الفساد: مؤشر الحوكمة العالمي (WGI) هو مؤشر مركب يهدف إلى تقييم ممارسة السلطة وإدارة الحكم الرشيد، حيث تتراوح قيم هذا المؤشر بين (+2.5) كأعلى قيمة موجبة لتعبر عن أفضل مستويات الأداء المؤسسي، و(-2.5) كأدنى قيمة سالبة لتعبر عن أدنى درجات الأداء المؤسسي.

وفيما يلي جدول يوضح تطور مؤشر الحوكمة بصفة عامة ومؤشر السيطرة على الفساد بصفة خاصة، والذي يشمل كلا من الجزائر وكوريا الجنوبية خلال الفترة 2002-2022.

جدول رقم (1): تطور مؤشر الحوكمة العالمي ومؤشر السيطرة على الفساد للجزائر وكوريا الجنوبية خلال الفترة 2002-2022

الدول		السنوات	المؤشر
كوريا الجنوبية	الجزائر		مؤشر الحوكمة العالمي (مؤشر عام)
0.65	-0.90	2002	
0.65	-0.72	2006	
0.76	-0.85	2010	
0.74	-0.84	2014	
0.90	-0.85	2018	
0.97	-0.79	2022	
0.49	-0.93	2002	مؤشر السيطرة على الفساد (مؤشر فرعي)
0.30	-0.56	2006	
0.43	-0.55	2010	
0.51	-0.61	2014	
0.57	-0.66	2018	
0.75	-0.64	2022	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (Interactive Data Access of World Bank، بلا تاريخ)

تعتبر الأرقام المدرجة في هذا الجدول والخاصة بمؤشر الحوكمة عن أداء مؤسسي ضعيف بالنسبة للجزائر، مما يعكس حالة التأخر والأداء السلبي لمختلف الحكومات التي أشرفت على السلطة التنفيذية خلال هذه الفترة، والفشل النسبي وعدم القدرة على تجاوز التحديات المختلفة في تنفيذ البرامج الوطنية والإصلاحية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وخاصة ما يتعلق بموضوع السيطرة على الفساد ومكافحته، وهذا ما استوجب من الجزائر ضرورة إيجاد الحلول المجدية في هذا الإطار لمحاولة اللحاق بالركب، وإحراز التقدم من أجل تحسين صورتها أمام المجتمع الدولي، كالاستثمار في تجارب عالمية لدول حققت نجاحا نسبيا في هذا الصدد مثل كوريا الجنوبية، وذلك وفقا للأرقام الموضحة في الجدول أعلاه، خاصة ما ارتبط بمكافحة الفساد، حيث سجلت كوريا الجنوبية أرقاما إيجابية شهدت ارتفاعا مستمرا خلال الفترة من 2006-2022، خوفاً لأن تكون من بين أنجح التجارب العالمية.

2.1.2 مؤشر الحكومة الإلكترونية: يصدر عن منظمة الأمم المتحدة كل سنتين، وهو من المؤشرات التي تعكس مستوى الشفافية التي تتميز بها الإدارة العمومية، ومدى اعتمادها كآلية لمكافحة الفساد الإداري. وفيما يلي جدول يوضح تطور مؤشر الحكومة الإلكترونية لكل من الجزائر وكوريا الجنوبية.

جدول رقم (2): تطور تصنيف الجزائر وكوريا الجنوبية عالميا وفق مؤشر الحكومة الإلكترونية للأمم المتحدة خلال الفترة 2008-2024

مرتبة الدول عالميا		
السنوات	الجزائر	كوريا الجنوبية
2008	121	6
2010	131	1
2012	132	1
2014	136	1
2016	150	3
2018	130	3
2020	120	2
2022	112	3
2024	116	4

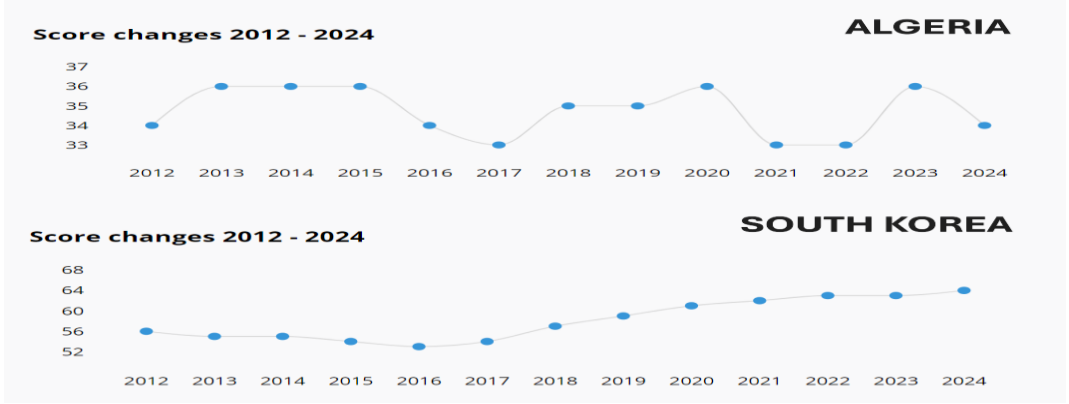
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (Country Data، بلا تاريخ)

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن الجزائر تتدزل الترتيب العالمي في هذا المؤشر، مما يدل على حجم التحديات المنوطة بها من أجل تكريس الشفافية في القطاع العام والتقليص من مظاهر البيروقراطية، والعمل على تعزيز العدالة والمساواة من خلال جعل المعلومات متاحة للجميع، وهذا ما من شأنه أن يعزز من مصداقية الحكومة والحوكمة الرشيدة، ويقلل من احتمالية وقوع الفساد، ولهذا يتعين على الجزائر تبني والاستفادة من النماذج الرائدة في هذا المجال والتي من أبرزها النموذج الكوري، حيث تعتبر كوريا الجنوبية حسب معطيات الجدول 2 دولة رائدة عالميا في هذا المجال، نظير الإصلاحات والمجهودات التي قامت بها طيلة العقود الماضية.

2.2 مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية:

يحتوي المؤشر المركب للفساد على 13 مؤشرا مركبا فرعيا تنشرها مؤسسات دولية وإقليمية متخصصة في مجالات التنمية والاقتصاد والمال، وتتراوح قيمته بين 0-100 نقطة، أي من الدول الأكثر فسادا إلى الدول الأكثر نزاهة، والشكل التالي يوضح تطور نقاط لكل من الجزائر وكوريا الجنوبية:

شكل رقم (1): تطور رصيد النقاط لكل من الجزائر وكوريا الجنوبية لمؤشر مدركات الفساد خلال الفترة 2012-2024



المصدر: (Transparency International، 2025)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن الجزائر تسعى جاهدة في تحسين تصنيفها العالمي في مجال مكافحة الفساد وتجاوز تحدياته، وذلك بالرغم من كل المجهودات المبذولة من طرف الحكومات المتعاقبة طيلة السنوات الماضية، حيث تراوحت الدرجات المتحصل عليها ما بين 33-36 درجة سنويا خلال الفترة 2012-2024 (احتلالها المرتبة 107 عالميا من بين 180 دولة في سنة 2024 حسب إحصائيات منظمة الشفافية الدولية)، مما يعني أن معضلة السيطرة على الفساد في الجزائر أعمق بكثير، من أجل تجسيد البرامج التنموية وتحقيق الرفاه الاجتماعي للمواطنين، ولعل من أبرز الحلول التي يمكن أن تساعد الجزائر على تجاوز ذلك، هو محاولة تبني نماذج عالمية رائدة في مكافحة الفساد كالنموذج الكوري والاستفادة منها وفق رؤية واضحة، حيث وحسب الشكل 1 نلاحظ المنحى التصاعدي لدرجات كوريا الجنوبية، والتي تعكس نجاعة السياسات المتبعة في هذا الإطار، إذ نستطيع القول حسب إحصائيات المنظمة، إنها انتقلت من (المرتبة 48 عالميا سنة 2000) إلى (المرتبة 45 في سنة 2012 برصيد 56 درجة من 100) إلى (المرتبة 30 في 2024 برصيد 64 درجة)، أي أن النموذج الكوري يعتبر من النماذج القليلة التي نجحت في تحقيق تقدم واضح بهذا الشكل وفي فترة وجيزة (خاصة ما بين الفترة 2017-2021، إذ صنفت منظمة الشفافية الدولية كوريا من بين أهم الدول في العالم التي حققت تقدما واضحا بـ 8 درجات)، حيث أشارت لجنة مكافحة الفساد والحقوق المدنية الكورية (ACRC) إلى أن جهود الحكومة والشعب في ترسيخ ونشر ثقافة مكافحة الفساد والنزاهة القائمة على الشفافية والانفتاح، قد حققت نتائج إيجابية.

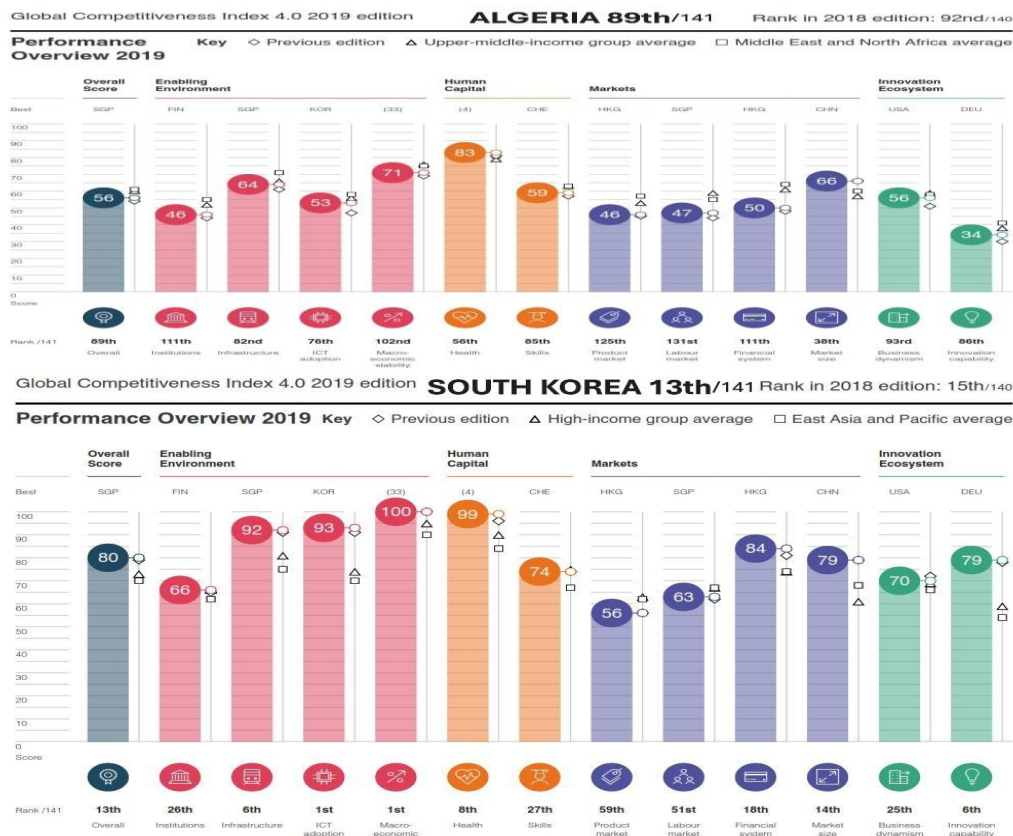
بالإضافة إلى ذلك، تطمح كوريا إلى المزيد من التقدم، حيث كُلفت اللجنة نفسها بوضع خطة متوسطة وطويلة الأجل لمنع الفساد في المؤسسات العامة، وذلك لبلوغ المرتبة العشرين عالميا ضمن تصنيفات مؤشر مدركات الفساد (Programme, 2022, p 12)، ولكن هذا لا يعني أن هذا كاف، بل لابد من مواصلة الجهود في هذا الصدد إلى غاية اللحاق بركب الدول ذات المراتب الأولى.

3.2 مؤشر التنافسية العالمي، ومؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال:

في هذا العنصر تحليل نتائج مؤشر التنافسية العالمي، وكذا مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال.

1.3.2 مؤشر التنافسية العالمي: يصدر "مؤشر التنافسية العالمي 4.0" في تقرير سنوي من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي، حيث يقوم بقياس القدرة التنافسية لاقتصاديات عدد كبير من الدول، حيث جاء ترتيب الجزائر وكوريا الجنوبية في التقرير الأخير الصادر في سنة 2019 كالتالي:

شكل رقم (2): درجات وترتيب الجزائر وكوريا الجنوبية عالميا لـ 12 عمودا التي تحدد مؤشر التنافسية العالمية لسنة 2019



Source: (Forum, 2019, p 50, p 322)

من خلال هذا الشكل أن تصنيف الجزائر كان في المرتبة 89 عالميا من بين 141 دولة، وذلك نظير حصولها على 56 درجة من 100، وهذا يدل على ضعف القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري، وعلى مناخ الاستثمار غير الجذاب بالنسبة للمستثمرين المحليين والأجانب، فحسب قيم المؤشرات الجزئية الموضحة في هذا التقرير، سجلت الجزائر تأخرا في جانب البنية التحتية (64 درجة من 100، والمرتبة 82 عالميا)، وكذا ضعف كفاءة النظام المالي (50 درجة، والمرتبة 111 عالميا)، مع تسجيل ارتفاع في نسبة القروض المتعثرة (76.2 درجة، والمرتبة 119 عالميا)، أما المؤشر الخاص بالسيطرة على الفساد فيدل على عدم التحكم المطلق في ظاهرة الفساد (35 درجة، والمرتبة 91 عالميا)، كما تم تسجيل ارتفاع درجة التعقيد في الإجراءات الجمركية (41.5 درجة، والمرتبة 136 عالميا)، وارتفاع عدد الأيام اللازمة لبدء العمل التجاري (82.9 درجة، والمرتبة 99 عالميا)، بالإضافة إلى بيئة الاقتصاد الكلي التي سجلت (71 درجة، والمرتبة 102 عالميا). أما بالنسبة إلى كوريا الجنوبية فقد احتلت المرتبة 13 عالميا، وهي مرتبة متقدمة جدا تعكس تنافسية الاقتصاد الكوري بالمقارنة مع الدول الأخرى، حيث سجلت العلامة الكاملة في الجانب المتعلق ببيئة الاقتصاد الكلي (100 درجة من 100 والمرتبة 1 عالميا)، والمرتبة 1 عالميا أيضا في درجة الاعتماد على تكنولوجيا الإعلام والاتصال، والمرتبة 6 عالميا في كل من جانب البنية التحتية وجانب القدرة على الابتكار، بالإضافة إلى تصنيفها في المرتبة 3 عالميا في نسبة القروض المتعثرة والتي لم تتجاوز 0.5% من إجمالي القروض الممنوحة، والمرتبة 14 عالميا في مؤشر عدد الأيام اللازمة لبدء العمل التجاري والمقدرة بـ 4 أيام، وكل هذه الأرقام يكون قد ساهم في تحقيق جزء منها السياسة المحلية المتبعة لمكافحة الفساد، وهذا ما يشير إليه مؤشر الفساد والذي أشار إلى 57 درجة والمرتبة 42 عالميا.

1.3.2 مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال: يصنف هذا المؤشر أداء وترتيب الدول وفقا لقدرتها على توفير بيئة أعمال، وأنظمة مناسبة لتشجيع تأسيس وتطوير المشاريع، وتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي. وفيما يلي جدول يشير إلى المرتبة التي احتلتها كل من الجزائر وكوريا الجنوبية عالميا من بين 190 دولة في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال خلال السنوات الأخيرة، والدرجات التي تحصلت عليها:

جدول رقم (3): تطور مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر وكوريا الجنوبية
خلال الفترة 2014-2019

البيان	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الترتيب	154	163	156	166	157	157
الدرجة (مقياس من 0-100)	50.69	45.72	47.76	46.71	49.65	48.6
الترتيب	5	4	5	4	5	5
الدرجة (مقياس من 0-100)	83.40	83.88	84.07	83.92	84.14	84.0

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (Reports Doing Business, s.d.)

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن الجزائر تعاني من بطء ممارسة أنشطة الأعمال، حيث سجلت مراتب ما بين 154 إلى 166 عالميا خلال الفترة الممتدة من سنة 2014 إلى سنة 2019، وبالتالي يشير هذا التصنيف إلى أن مناخ الأعمال في الجزائر يعاني من صعوبة في توفير مناخ ملائم لممارسة الأعمال، وأن البيئة التنظيمية والإدارية السائدة ما زالت بعيدة عن مستوى التطلعات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي فهي مناخ أعمال غير مشجع للاستثمار، وهذا ما يؤدي إلى التقليل من فرص استقطاب الاستثمارات الأجنبية والمحلية، ويهين تحقيق الأهداف التنموية المسطرة.

أما بالنسبة لكوريا الجنوبية فنلاحظ من خلال الجدول أن ترتيبها العالمي في هذا المؤشر هو من بين الأفضل عالميا، حيث حافظت على مكانتها ضمن الدول الخمسة الأوائل طيلة الفترة 2014-2019، وهذا ما يدل على أن مناخ الأعمال والاستثمار مشجع للراغبين في الاستثمار في كوريا الجنوبية، فحسب تقرير البنك الدولي لممارسة الأعمال لسنة 2020، وعلى سبيل المثال، صنفت كوريا من بين الاقتصاديات التي حققت أفضل أداء تنظيمي في العالم في عدد الإجراءات اللازمة للربط بالكهرباء الموجهة للمشاريع والتي كانت أبسط ما يمكن، بالإضافة إلى عدد الأيام المخصص لذلك (والمقدر بـ 13 يوما).

3. دراسة التجربة الكورية لمكافحة الفساد والدروس المستفادة منها

سيتم من خلال هذا المحور التطرق لتجربة كوريا الجنوبية في مجال مكافحة الفساد، بداية بأسباب هذه الظاهرة، ثم الإجراءات والسياسات التي تم القيام بها لمكافحةها، ومقومات نجاحها، ثم تناول مقارنة الجزائر في مكافحة الفساد استنادا إلى هذه التجربة.

1.3 واقع ظاهرة الفساد في كوريا الجنوبية وآليات التعامل معها:

يدرك القطاع العام في أي دولة بشكل متزايد أن الحوكمة الرشيدة تتطلب أعلى معايير النزاهة العامة والانفتاح والشفافية، بالإضافة إلى نظام عدالة سليم، ويتجلى ذلك في الآثار الشاملة لهذه العوامل على أداء الحكومة، واستخدام الموارد العامة، وجودة الخدمات العامة المقدمة، وشرعية الدولة، وسيادة القانون، وعليه يعد إطلاق برامج لمكافحة الفساد شرطاً أساسياً للإصلاح الشامل للقطاع العام، ويعتبر تحقيق التقدم في الحد من الفساد دليلاً على الإرادة والالتزام بالحوكمة الرشيدة (Kim, 2007, p 139).

تعد كوريا الجنوبية من قلائل الدول التي نجحت في بناء ديمقراطية تتمتع بحكم رشيد نسبياً (You, 2015, p 29)، وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية فعالة بعد الحرب العالمية الثانية، كما تحولت من دولة متلقية للمساعدات الإنمائية الرسمية إلى دولة مانحة، حيث انتقل تعداد سكانها حسب إحصائيات البنك الدولي من حوالي 25 مليون نسمة سنة 1960 إلى حوالي 47 مليون نسمة في 2000، إلى أن وصل في 2024 إلى حوالي 51.7 مليون نسمة، كما سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) قفزة نوعية، حيث سجل في 1960 حوالي 3.96 بليون دولار أمريكي، ليصل إلى مستويات مرتفعة جداً في 1996 بحوالي 610.17 بليون دولار، ثم 1.17 تريليون دولار في 2007، و1.71 تريليون دولار في 2023.

ومع ذلك عانت كوريا لعقود من الفقر المدقع (نسبياً) والفساد المتجذر والمنتشر على أوسع نطاق (Programme, Strategic approaches to corruption prevention: A practitioner's perspective based on the experience of the republic of korea and UNPD missions, 2020, p 10)، نظراً للممارسات الفاسدة من السياسيين وكبار المسؤولين وكذا رجال الأعمال، وهو الأمر الذي أدى بها إلى الاهتمام البالغ بموضوع مكافحة الفساد لدعم اقتصاد السوق الحر والحوكمة الرشيدة.

1.1.3 معالم ظاهرة الفساد في كوريا الجنوبية: يمكن إبراز أهم مظاهر الفساد التي سادت في كوريا الجنوبية وفق النقاط التالية:

1.1.1.3 الفساد السياسي في أعلى هرم السلطة: ومن أهم مظاهره:

– **الانقلاب العسكري سنتي (1961، 1980):** حيث استولى بارك تشونغ هي (حكم فترة 1961-1979) على السلطة من خلال انقلاب عسكري سنة 1961، وكانت إحدى مبرراته القضاء على الفساد في كوريا، ومباشرة بعد عملية الانقلاب، اعتقل المجلس العسكري أصحاب الشركات العائلية أو ما يعرف بـ (chaebol)، بتهمة تراكم الثروة غير المشروعة، ولكن التحقيقات انتهت بمفاوضات سياسية واقتصادية بين الجيش ورجال الأعمال، حيث لم يكتف المجلس العسكري بتخفيض الغرامات المفروضة على

تراكم الثروة غير المشروعة، بل قدم أيضا مساعدات مالية لرجال أعمال مقابل تعهدهم بتنفيذ مشاريع صناعية محددة وتوفير التمويل السياسي المناسب، ثم أصبح تشون دو هوان (حكم فترة 1980-1987) رئيسا لكوريا بعد انقلاب عسكري كذلك سنة 1980 (وهو الانقلاب الأخير في تاريخ كوريا)، والذي أظهر نيته في مكافحة الفساد، بالإضافة إلى التزامه بإحداث التنمية الاقتصادية لسد "نقص الشرعية" لديه، ولكن اتسمت ولايته أيضا بالاستبداد وازدياد حدة الفساد الانتخابي والفساد السياسي، وكذا زيادة التواطؤ بين الحكومة والشركات العائلية (You, Jong-sung You, Development of Corruption Control in South Korea, 2015, p p 20-22).

- التمويل غير المشروع للحملات الانتخابية للرؤساء: ومن أبرزها تلقي الرئيس بارك تمويلات سرية من شركات يابانية وأمريكية لدعم حملته الانتخابية، حيث تشير التقديرات إلى أن بارك أنفق حوالي 60 بليون وون (عملة كوريا الجنوبية) أي (حوالي 200 مليون دولار) على الانتخابات، بينما بلغ إجمالي المساهمات الرسمية من الشركات 30 مليون وون فقط (حوالي 100.000 دولار)، (You, Explaining Correpption in southe korea, relative to taiwan and the philippines, 2008, p 12). أما الرئيس تشون دو هوان والرئيس روه مو هيون (حكم فترة 1988-1992) فقد التقيا بشكل متكرر برؤساء الشركات العائلية الكبيرة بشكل فردي، وتلقيا تمويلات سياسية ضخمة غير رسمية، حيث تبين أن تشون التقى بثلاثين من رؤساء هذه الشركات وجمع منهم 5 بلايين وون، وكذلك الرئيس كيم يونغ سام (حكم فترة 1993-1997) الذي تلقى تمويلات سياسية تقدر بـ 60 بليون وون من رئيس مجموعة هانبو الكورية، عندما كان يتنافس مع كيم داي جونغ (حكم فترة 1998-2002) في الانتخابات الرئاسية عام 1992 (You, Explaining Correpption in southe korea, relative to taiwan and the philippines, 2008, p 33). أما الرئيس روه مو هيون (حكم فترة 2003-2007) فقد حوكم مساعدوه بسبب الطريقة غير القانونية التي حصلوا بها على تمويلات للحملة الانتخابية في الانتخابات الرئاسية لسنة 2002، وهذا إلى جانب مساعدتي منافسه المترشح الخاسر لي هوي تشانغ كذلك (You, Explaining Correpption in southe korea, relative to taiwan and the philippines, 2008, p 37).

2.1.1.3 هيمنة ونفوذ طبقة رجال الأعمال أصحاب الشركات العائلية: وتجلى ذلك في أن النظام الكوري كان أسيرا للشركات العائلية، حيث أن اختيار الرئيس بارك تشونغ هي لسياسة صناعية مواتية للشركات العائلية، أدى إلى زيادة التركيز الاقتصادي في يد هذه الشركات وعدم المساواة في الدخل مع

مرور الوقت، فإطلاق بارك سياسة التصنيع الموجهة نحو التصدير، دفعت الحكومة إلى تركيز الامتيازات الحكومية، مثل تقديم قروض بفائدة منخفضة وضمانات حكومية على القروض الأجنبية، على الشركات العائلية الكبيرة القادرة على الاستثمار في الصناعات الثقيلة والكيميائية، ومع تنامي حجم ونفوذ هذه الشركات، بدأت حكومة تشون دو هوان باتخاذ تدابير لتعزيز التحرير الاقتصادي التدريجي، وذلك بتحرير الواردات وتحرير الأسواق المالية، وكذا سن قانون تنظيم الاحتكار والتجارة لمواجهة الهيمنة السوقية لهذه الشركات، ولكن لم يتم تطبيق هذه التدابير بحزم، وبالتالي نمت الشركات العائلية بشكل أكبر، وزاد توسعها نتيجة لتدابير التحرير، حيث ارتفعت مبيعات أكبر عشر شركات عائلية، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي من 15.1% سنة 1974 إلى 32.8% سنة 1979 إلى 67.4% سنة 1984، وتطور الأمر إلى زيادة نفوذهم السياسي والتأثير في صنع القرار السياسي، بالرغم من المطالب الشعبية بإصلاح هذه الأوضاع (You, Jong-sung You, Development of Corruption Control in South Korea, 2015, p p 25-26).

وعلى الرغم من أن الاقتصاد الكوري كان ينمو باستمرار مع نهاية القرن العشرين، إلا أنه أصبح عرضة للأزمة المالية التي مست دول شرق آسيا سنة 1997 بعد سلسلة من حالات إفلاس الشركات العائلية المثقلة بالديون (حصلت على قروض قصيرة الأجل بشكل مفرط من البنوك الأجنبية مثل شركة هانبو التي أفلست في 1997 (You, Explaining Correpption in southe korea, relative to 1997 (taiwan and the philippines, 2008, p 33)، كما شكلت شروط صندوق النقد الدولي المرتبطة بقرض الإنقاذ ضغطاً خارجياً قوياً، وعليه أطلق الرئيس كيم داي جونج، المنتخب حديثاً والمؤيد للإصلاح، ما يسمى ببرنامج صندوق النقد الدولي الإضافي (IMF-plus)، وهو برنامج إصلاح شامل يتجاوز الإصلاحات التي فرضها صندوق النقد الدولي، وسعى إلى "الإصلاح الموازي للديمقراطية واقتصاد السوق"، وقد تم تنفيذ إصلاحات هيكلية في قطاعات المالية والشركات والقطاع العام كذلك، إلى جانب تحرير الأسواق المالية، وذلك لتعزيز الشفافية والمساءلة، مما أدى إلى زوال 16 من أصل 30 من أكبر الشركات العائلية خلال عملية إعادة الهيكلة، تعزز بها انضباط السوق بشكل كبير، وظهرت بذلك مؤسسات جديدة مستقلة عن الحكومة وعن الشركات العائلية. وبعد ما انخفضت نسبة أصول هذه الشركات إلى الناتج المحلي الإجمالي من 90% سنة 1998 إلى حوالي 50% سنة 2002، عادت إلى نسبتها الأولى من جديد بحلول سنة 2010، وهنا تجدر الإشارة إلى أن شركات سامسونج وهيونداي وأل جي، قد نجحت من الأزمة المالية، وأصبحت أكثر هيمنة على السوق، وتعزز نفوذها السياسي، وتبع ذلك تولي لي ميونغ

باك (حكم فترة 2008-2013) الرئيس التنفيذي السابق لهيونداي رئاسة البلاد سنة 2008، وكادت إدارة لي أن تصبح جمهورية للشركات العائلية، حيث تراجعت عن الإصلاحات التي أجرتها الحكومات السابقة، وخففت القيود على حوكمة هذه شركات وهيمنتها على القطاع المالي (You, Jong-sung). You, Development of Corruption Control in South Korea, 2015, p p 27-28.

2.1.3 جهود كوريا الجنوبية لمكافحة الفساد: قامت إدارة الرئيس كيم داي جونج بمبادرات تعد الأكثر أهمية في تاريخ كوريا الجنوبية الحديث، حيث تم تطوير برامج أكثر منهجية لمكافحة الفساد، وفي سنة 1999، تم الإعلان عن برامج شاملة تجسدت في النقاط الخمس التالية: (1) إنشاء هيئة خاصة لمكافحة الفساد، (2) إصدار قانون خاص بالوقاية من الفساد، (3) إطلاق حملة توعية عامة، (4) إطلاق حملة لتشجيع مشاركة المواطنين في الكشف عن الفساد، (5) إصلاحات إدارية في المناطق المعرضة للفساد، حيث حققت هذه البرامج تقدما ملحوظا في مجال القضاء على الفساد، وعليه سيتم استعراض أهم هذه الجهود وما بعدها في النقاط التالية:

1.2.1.3 قانون مكافحة الفساد 2001: تم إعداد مشروع قانون لمكافحة الفساد في أواخر سنة 2000، وصدر قانون مكافحة الفساد في 24 جويلية 2001، وفي نفس السنة صدر قانون منع تبييض الأموال، بالإضافة إلى سن مدونة قواعد السلوك للحفاظ على نزاهة الموظفين العموميين في 18 فيفري 2003، ودخلت حيز التنفيذ ليتم العمل بها في الهيئات الإدارية المركزية والمحلية وهيئات التعليم المستقلة، وذلك لدمجها مع اللوائح والتنظيمات السارية، وبالتالي يمكن القول إن الركائز الأساسية الرئيسية لمكافحة الفساد قد أرسيت خلال إدارة الرئيس كيم (1998-2003) (Kim, 2007, p 142).

2.2.1.3 الهيئة الكورية المستقلة لمكافحة الفساد (KICAC): أنشئت الهيئة الكورية المستقلة لمكافحة الفساد (KICAC) في 25 يناير 2002، (Kim, 2007, p p 141-142)، وهي الهيئة الوطنية الرئيسية لمكافحة الفساد، والمكلفة بعدديد المهام: كتحسين الأداء المؤسسي من أجل الوقاية من الفساد، معالجة بلاغات الفساد، حماية المبلغين عن الفساد ومكافأهم، وكذا تقييم أنشطة مكافحة الفساد، والرفع من مستوى الوعي العام بقضايا الفساد، مما دل على إرادة الحكومة الكورية واستعدادها لمعالجة ظاهرة الفساد كأولوية قصوى ضمن خطط التنمية الوطنية (Kim, 2007, p 144)، وللإشارة فقد أعيد تسمية هذه الهيئة بهيئة مكافحة الفساد والحقوق المدنية (ACRC) بعد اندماجها مع لجنة الطعون الإدارية وديوان المظالم الكوري في 2008، وأضيف إليها مهام أخرى كصياغة وتنفيذ سياسات

مكافحة الفساد وطنيا، وتقييم نزاهة مؤسسات القطاع العام , (Kalinowski & Soeun , 2013, p p 16-17).

2.3 مميزات النموذج الكوري لمكافحة الفساد: من أهم مميزات النموذج الكوري:

1.2.3 الإرادة السياسية: تميز هذه الإرادة العزيمة القوية على مكافحة الفساد، والسعي إلى إصلاحات عديدة من خلال سن قانون مكافحة الفساد في 2001، وإنشاء هيئة مستقلة لمكافحة الفساد (KICAC) سنة 2002، وتعزيز الإصلاحات الإدارية والمؤسسية، وإطلاق برامج توعية عامة لمكافحة الفساد، واستثمار موارد أكثر توسعا لتحسين ظروف الموظفين العموميين، كما عززت الحكومة الكورية علاقاتها الدولية وتعاونها مع المنظمات الدولية مثل: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والبنك الدولي، والأمم المتحدة، ومنظمة الشفافية الدولية، بالإضافة إلى دول أجنبية أخرى، بهدف الحد من الفساد (Kim, 2007, p 157)، حيث تقدم هذه المنظمات الدولية أنواعا متنوعة من الأدوات والأفكار لمكافحة الفساد، وكذا الخبرات التي تقلص الكثير من الجهود والأوقات. وفي نفس السياق، تم تطبيق إصلاحات إضافية على التمويل السياسي وتمويل الحملات الانتخابية (You, Jong-sung You, Development of Corruption Control in South Korea, 2015, p 24).

2.2.3 المجتمع المدني: ساهم المجتمع المدني في حملات مكافحة الفساد، حيث أطلقت منظمات المجتمع المدني "حملة من أجل انتخابات نزيهة" ابتداء من سنة 1991، ويعتقد أنها ساهمت بشكل كبير في مراقبة السياسيين وزيادة الوعي العام، ووطورت منظمات المجتمع المدني حركتها في سنة 2000 (You, Explaining Correpption in southe korea, relative to taiwan and the philippines, 2008, p 38).

وتجدر الإشارة إلى أن منظمات المجتمع المدني الكورية، لعبت أيضا دورا رئيسيا في الحث على سن قانون مكافحة الفساد، وقانون منع تبييض الأموال (Kim, 2007, p 156)، (You, Jong-sung You, Development of Corruption Control in South Korea, 2015, p 25).

3.2.3 قانون حماية المبلغين: وهو قانون حماية المبلغين عن المخالفات الماسة بالمصلحة العامة والذي صدر في سنة 2011، حيث يمكن للعاملين في القطاع العام أن يكشفوا عن المعلومات المتعلقة بالفساد أو أي انتهاك لمدونة قواعد السلوك، إذ تشمل مسائل المصلحة العامة بموجب هذا القانون، مجموعة واسعة من المعلومات، بما في ذلك تلك الماسة بالصحة العامة والمسائل المتعلقة بالمستهلك والمخاطر البيئية... الخ، بالإضافة إلى الانتهاكات التي تتعلق على نطاق واسع من القوانين الكورية.

كما يضمن هذا القانون لأصحابه الحماية المادية، وسرية هوية المبلغين لتفادي عنصر الانتقام في العمل، حيث يحظر على أي موظف في هيئة مكافحة الفساد أو أي هيئة تحقيق أخرى الكشف عن هوية المخبر أو المشتكي أو المبلغ أو الإيحاء بها دون موافقته، مع اتخاذ الإجراءات القانونية في حالة مخالفة ذلك، (والجرعة، 2017، صفحة 37-38)، وبالتالي أصبح ينظر إلى قانون حماية المبلغين عن الفساد على أنه تقدم كبير، لأنه في السابق، لم يكن موظفو القطاع الخاص الذين يبلغون عن حالات فساد يحصلون على الحماية القانونية الكافية (Kalinowski & Soeun, 2013, p 17) .

4.2.3 الحكومة الإلكترونية: تعتبر كوريا الجنوبية تجربة رائدة عالميا في مجال الحكومة الإلكترونية كما سبق ذكره، حيث أحرزت تقدما ملحوظا بفضل إرادة سياسية قوية والمسؤولية الوطنية، إذ ركزت خارطة الطريق الوطنية للحكومة الإلكترونية والتي أعلن عنها سنتي 2000 و2003، على الحد من الفساد ومواطن الضعف في المجالات المعرضة للفساد، مثل المشتريات العامة والضرائب والتعليم، مما جعلها تتصدر فيما بعد الترتيب العالمي في مؤشرات الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية أو تحتل على الأقل المراتب الأولى عالميا، وما ساعدها على ذلك، بنيتها التحتية المتطورة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي عملت على إنجازها طيلة عقود، وتوفرها على شبكة معلومات واتصالات ذات سرعة عالية، وبناء عليه، طرحت الحكومة 31 خطة وطنية للحكومة الإلكترونية، تهدف إلى إنشاء خدمات حكومية عالية الجودة، وإدارة عامة فعالة وشفافة، وديمقراطية أقوى، وقائمة على مشاركة المواطنين (Programme, Think piece on the Republic of Korea's efforts in anti-corruption and good governance through digitalization, 2024, p p 11-12)، وبالتالي أنشأت العديد من الأنظمة التي حازت على الاعتراف الدولي على نطاق واسع، مثل نظام المشتريات الإلكترونية (KONEPS)، ونظام e-People، ونظام Hometax، وهنا تجدر الإشارة إلى أن قرار الحكومة بتوسيع نطاق الاستثمارات الوطنية في هذه المجال كان الدافع وراء تحقيق هذه المكتسبات، فحسب تقارير الأمم المتحدة، ارتفعت مخصصات الميزانية من حوالي 1.7 بليون دولار سنة 2000 إلى 3.1 بليون سنة 2007، وتجاوز متوسط الزيادة السنوية بين سنتي 2000 و2007 نسبة 8.5%.

ويمكن الإشارة باختصار إلى أهم خدمة إلكترونية قامت كوريا بإطلاقها وهي: نظام المشتريات الإلكترونية (KONEPS)، والذي تم إطلاقه سنة 2002 بهدف تعزيز نزاهة المشتريات العامة من خلال معالجة مشاكل الطريقة التقليدية للإدارة، حيث دمج هذا النظام كل الإجراءات الإدارية في نظام إلكتروني شامل لمشاركة المعلومات المتعلقة بعملية المناقصات العامة مع المواطنين بفعالية، أي أن وظيفته الرئيسية هي

تقديم العطاءات إلكترونياً، وتوقيع العقود، والدفع الإلكتروني، وبالتالي فإن الأهداف الرئيسية لهذا النظام المبتكر هي: تعزيز الشفافية من خلال تقليل التفاعلات المباشرة وزيادة الوصول إلى المعلومات، وكذا تعزيز الكفاءة بواسطة عملية إلكترونية وآلية، وتوفير العبء على الميزانية من خلال ضمان منافسة عادلة وشفافة، حيث وتقديراً لمساهمته في خفض تكاليف المعاملات، وما نتج عنه من زيادة في كفاءة وشفافية المشتريات، فاز نظام (KONEPS) بجائزة الأمم المتحدة للخدمة العامة الأولى سنة 2003، كما يحظى بتقدير واسع دولياً كأداة بالغة الأهمية لدعم إصلاحات المشتريات العامة (Programme, Think piece on the Republic of Korea's efforts in anti-corruption and good governance through digitalization, 2024, p p 13-14).

5.2.3 التقييم الدوري لجهود مكافحة الفساد ومستوى النزاهة: يمثل تقييم جهود مكافحة الفساد آلية تقييم سنوية للوقاية من الفساد متبعة في كوريا منذ سنة 2002، وتشمل حالياً أكثر من 250 مؤسسة عمومية، ويجمع تقييم جهود مكافحة الفساد بين التقييم النوعي والكمي، مع نظام درجات منهجي من خلال عملية منظمة، ويعمل كذلك على تقييم كيفية قيام المؤسسات المعنية بمتابعة المبادئ التوجيهية لمكافحة الفساد هيئة مكافحة الفساد والحقوق المدنية (ACRC)، بهدف استحداث آليات مؤسسية متنوعة للوقاية من الفساد، وفي كل عام يتم نشر كافة الدرجات وتصنيف المؤسسات تبعاً لهذا التقييم للجمهور، مما جعل هذه الأداة محفزاً للمدراء لتبني تدابير وقائية من الفساد وتطويرها (المدنية، صفحة 3). وبالمقارنة مع تقييم جهود مكافحة الفساد، يعد تقييم النزاهة (الفائز بجائزة الأمم المتحدة للخدمة العامة في 2012) أداة مسحية عامة وأكثر شمولاً (عن طريق استبيانات)، حيث تشمل موظفي المؤسسات العمومية، ومتلقي الخدمات أيضاً، ممن لديهم تجربة مباشرة في مجال تقديم الخدمات العمومية، وذلك بغرض قياس درجة الفساد وتوقع حدوثه من سنة لأخرى داخل المؤسسات المستهدفة، وعلى هذا النحو تختلف أداة تقييم النزاهة عن أداة تقييم جهود مكافحة الفساد، حيث تقوم هذه الأخيرة بتقييم الجهود الطوعية للمؤسسة من أجل رفع مستوى النزاهة فيها، مثل التحسين المؤسسي، والتقييد بمدونة قواعد السلوك، ونشر الوعي والثقافة التنظيمية للوقاية من الفساد، وعليه، تقوم (ACRC) بإجراء هذين النوعين من التقييمات بشكل منفصل ضمن أطر زمنية وأساليب ومكونات مختلفة (المدنية، صفحة 79).

6.2.3 ضمان التوظيف النزيه: لكي تكون عملية التوظيف في القطاع العام شفافة وخالية من الفساد، وضمان توفر الكفاءة في الأشخاص الذين ينجحون في هذه المسابقات، وكذا تكافؤ الفرص بينهم، وضمان القضاء على المحسوبية والمحاباة، يتم اللجوء إلى الامتحانات الكتابية فقط دون الشفهية، حيث وبعد ما تتضاءل معظم السلوكيات الفاسدة، يتم العمل بالامتحانات الشفهية في التوظيف، وهذا ما

حدث في كوريا، ومن ثم وبعد نجاح المترشحين من خلال عملية توظيف شفافة، يتبع ذلك تكوين وتدريب مكثف في مجال النزاهة ومكافحة الفساد، والذي له آثار إيجابية على المدى البعيد، واعتباره أيضا شرطا أساسيا للترقية في المناصب (Programme, Strategic approaches to corruption prevention: A practitioner's perspective based on the experience of the republic of korea and UNPD missions, 2020, p p 19-20).

3.3 جهود الجزائر في مكافحة الفساد على ضوء تجربة كوريا الجنوبية:

تعتبر الاستراتيجية الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته التي أعلنت عنها السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، رهانا حقيقيا يعبر عن التوجه الجديد للدولة الجزائرية بعد التعديل الدستوري لسنة 2020، وذلك بالنظر لما تحمله من أسس ومبادئ، وما تهدف إلى تحقيقه في المدى القريب والمتوسط، خاصة بعد ما عاشته الجزائر من حقبة عم فيها الفساد بمختلف أنواعه وما ترتب عنه من آثار وخيمة على الاقتصاد الوطني والعمل السياسي والصورة السلبية للجزائر أمام المجتمع الدولي، لذلك عكفت السلطة العليا على متابعة تنفيذ ما جاء في الاستراتيجية الوطنية لسنة 2023-2027، حيث وبالرجوع إلى التقرير السنوي لسنة 2022 والذي يظهر جليا اهتمام الجزائر بالتجارب الناجحة دوليا في مجال مكافحة الفساد مثل التجربة الكورية، إذ أن نجاح النموذج الكوري في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته، وتحقيقه لمراتب متقدمة في المؤشرات الدولية ذات الصلة، وفي وقت وحيز مقارنة ببقية التجارب، يؤكد على فرضية التغلب على الفساد إذا تم التشخيص الدقيق لواقع الفساد، وبناء استراتيجية وفقا لما يتماشى مع أهداف الدولة والإرادة السياسية، وكذا الخصوصية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المتراكمة، وبالتالي فإن الجزائر حاولت تبني أهم المبادئ التي قام عليها النموذج الكوري الجنوبي سواء بشكل صريح أو ضمني، وعليه سيتم التعرف على هذه المقاربة من خلال هذا العنصر.

1.3.3 توفر الإرادة السياسية: ويتجلى ذلك من خلال استحداث السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته بموجب دستور 2020، وبموجب قانون رقم 22-08 المؤرخ في 5 ماي 2022، والتي من بين صلاحياتها حسب المادة 4 فقرة 7 من هذا القانون "السهر على تطوير التعاون مع الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية المختصة بالوقاية من الفساد ومكافحته" (22-08، 2022)، حيث تم في شهر ماي 2025 وبدعوة من لجنة مكافحة الفساد والحقوق المدنية (ACRC) مشاركة عدد من إدارات السلطة العليا في دورة تدريبية من تنظيم مركز مكافحة الفساد الدولي لممارسي مكافحة الفساد، وذلك خلال الفترة من 20 إلى 28 (دورة تدريبية بجمهورية كوريا الجنوبية، 2025)، ويتركز محتوى الدورة التدريبية على السياسات الكورية النموذجية في مجال مكافحة الفساد، والتي حظيت باعتراف دولي، بما في

ذلك نظام تقييم النزاهة الشاملة للمؤسسات العامة، ونظام تقييم جهود مكافحة الفساد، ونظام حماية المبلغين عن الفساد (كوريا الجنوبية تنقل خبراتها في مكافحة الفساد إلى دول شمال إفريقيا، 2025).

2.3.3.3 غايات وأهداف الاستراتيجية الوطنية لسنة 2023-2027: تسعى الاستراتيجية الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته إلى تحقيق 5 غايات رئيسية، مضمنة بـ 17 هدفا استراتيجيا، و60 مشروعا (ومكافحته، صفحة 15-23)، وبالتالي سنستعرض أبرزها والتي تتلاءم مع المقاربة الكورية كالتالي:

- **الغاية الأولى:** تعزيز الشفافية وأخلاقيات الحياة العامة: من خلال ترقية نزاهة الموظف العمومي (الهدف الاستراتيجي 1)، وتكريس الشفافية في تسير الشؤون العامة (الهدف الاستراتيجي 2)، وتعزيز المساءلة في تسير الشأن العام (الهدف الاستراتيجي 3)، وتخفيف العبء الإداري (الهدف الاستراتيجي 4).

- **الغاية الثانية:** تشجيع مشاركة المجتمع المدني ووسائل الإعلام في الوقاية من الفساد ومكافحته: وذلك من خلال ترقية ثقافة نبذ الفساد في المجتمع (الهدف الاستراتيجي 5)، وتعزيز الديمقراطية التشاركية والرقابة المجتمعية على تسير الشأن العام (الهدف الاستراتيجي 6)، وتشجيع التبليغ عن الفساد (الهدف الاستراتيجي 9).

- **الغاية الثالثة:** تعزيز الشفافية والنزاهة في القطاع الاقتصادي: وذلك من خلال تعزيز الشفافية والتنافسية في بيئة الأعمال (الهدف الاستراتيجي 10)، وتعزيز النزاهة داخل المؤسسة الاقتصادية (الهدف الاستراتيجي 11)، الوقاية من تبييض الأموال ومكافحته (الهدف الاستراتيجي 12).

- **الغاية الرابعة:** دعم دور وقدرات أجهزة الرقابة وسلطات إنفاذ القانون والقضاء في مكافحة الفساد: وذلك من خلال دعم دور السلطة العليا للشفافية (الهدف الاستراتيجي 14).

3.3.3.3 مشروع قانون حماية المبلغين: في إطار تعزيز ثقافة نبذ الفساد، جاء في التقرير السنوي للسلطة العليا سنة 2022، محور مهم جدا متعلق بآليات التبليغ عن الفساد، من خلال الشروع في إعداد مشروع قانون لحماية المبلغين مكفول بجميع الضمانات، بهدف ضبط صيغ وإجراءات الإبلاغ عن الفساد وآليات حماية المبلغين، وذلك في إطار التعاون مع برنامج دعم تنفيذ الشراكة، بما يتوافق مع المبادئ التوجيهية التي وضعتها عديد المنظمات الدولية كمنظمة الشفافية الدولية ومجموعة الدول السبع، حيث يسمح هذا المشروع للسلطة العليا بتلقي ومعالجة التبليغات عن الفساد وفق آلية رسمية مدعومة بمنصة رقمية، والتي تم الانطلاق في إعداد دراسة لإعدادها، والتي تسمح بتلقي التبليغات إلكترونيا وتسهل عملية معالجتها وتخزينها وحفظها (ومكافحته، التقرير السنوي لسنة 2022، 2023، صفحة 144-145).

وفي نفس الإطار، تم إنشاء منصة رقمية لتسهيل عملية التبليغ عن الفساد وهي منصة "نراكم"، تسعى من خلالها السلطة إلى إشراك الجميع سواء مؤسسات ومجتمع مدني ومواطنين، في التبليغ عن الفساد وتسهيل إجراءاته (ومكافحته، التقرير السنوي لسنة 2022، 2023، صفحة 137).

4.3.3 اعتماد النموذج الكوري لتقييم جهود مكافحة الفساد في القطاع العمومي: حيث وبغية الإلمام بمنهجية النموذج الكوري الخاص بتقييم جهود مكافحة الفساد في القطاع العمومي، قامت السلطة العليا بالتنسيق مع مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الجزائر، بإطلاق استشارة دولية من أجل توظيف خبير دولي، بغرض التكوين لفائدة اللجنة التوجيهية المكونة من إدارات السلطة العليا وممثلي القطاعات الوزارية والقطاعات العمومية، حيث تم اختيار خبير دولي للإشراف على هذه الدورة التكوينية في شهر سبتمبر 2022، في خطوة مهمة وعملية للتكوين في مجال تقنيات اعتماد مؤشرات قابلة للقياس، وطرق حسابها، وتصنيف المؤسسات العمومية المستهدفة، والإلمام بتقنيات صياغة التقارير وكيفية نشرها، وللإشارة كانت هذه الخطوة آخر عملية قبل الخوض في المرحلة الثالثة المتعلقة بتنفيذ النموذج على مستوى المؤسسات المستهدفة في 2023 (ومكافحته، التقرير السنوي لسنة 2022، 2023، صفحة 140).

5.3.3 دعم التوجه نحو الحكومة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي من خلال استراتيجية التحول الرقمي: جاء ذلك في إطار الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي في الجزائر في آفاق 2030، حيث أشار المحور الثالث من هذه الاستراتيجية "الحكومة الرقمية" إلى ضرورة العمل على رقمنة التسيير الداخلي للقطاع العام من أجل الوصول إلى إجراءات رقمية بنسبة 100% (الهدف 9)، وكذا رقمنة جميع الإجراءات الإدارية الموجهة للمواطنين والمؤسسات من أجل الوصول إلى خدمات عمومية رقمية بنسبة 100% (الهدف 10) (للمقمنة، 2024، صفحة 16-17).

كما أشار المحور الرابع "الاقتصاد الرقمي" إلى التحول الرقمي للمؤسسات والتجار، وذلك من خلال إلغاء الدفع النقدي للمعاملات المالية التي تتجاوز قيمتها 500.000 دج بهدف تشجيع استخدام وسائل الدفع الإلكتروني في المعاملات المالية (الهدف 15)، وكذا زيادة استخدام الأنظمة الرقمية في التسيير الداخلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الهدف 16)، كما تمت الإشارة إلى نقطة مهمة للغاية وهي ضرورة رفع جاذبية الاستثمار الأجنبي، وذلك من خلال استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية في المجال الرقمي "الهدف 21" (للمقمنة، 2024، صفحة 18-19).

ومما لا شك فيه أن مثل هذه الإجراءات ستزيد من الشفافية والنزاهة في قطاع المال والأعمال، وتقلص بكثير من إمكانية حدوث ممارسات تتصف بالفساد.

4. خاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع مكافحة الفساد في الجزائر على ضوء تجربة كوريا الجنوبية، ومحاولة التطرق إلى الأبعاد الاقتصادية للموضوع، تم التوصل إلى جملة من النتائج والتوصيات نوجزها فيما يلي:

- النتائج:

- تعتبر ظاهرة الفساد من أخطر الظواهر الإجرامية التي تعاني منها دول العالم ومنها الجزائر حسب مؤشرات الصادرة عن الهيئات الدولية المعنية، مما يتطلب مواصلة بذل الجهود الرامية للحد منها، حيث من المسلم به أنه لا يمكن القضاء على الفساد دفعة واحدة وإلى الأبد، وبالتالي من الضروري اتباع نهج عملي مع تدابير مجدية حسب الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة، مع ضمان الاستمرار في ذلك.
- تعتبر كوريا الجنوبية من بين الدول التي عانت كثيرا من الفساد السياسي، لكن اعتمادها على استراتيجية جادة للوقاية من الفساد ومكافحته من عدة منطلقات، منها الإرادة السياسية، وتحسيد المبادئ المتعلقة بالنزاهة والشفافية والمساءلة، وتعزيز دور الحكومة الإلكترونية، الأمر الذي جعل منها تجربة رائدة عالميا استطاعت من خلالها تحقيق قفزة نوعية في وقت وجيز، بدون إهمال دور والمساهمة الفعالة للمجتمع المدني والاندماج الإيجابي للمواطن الكوري، بالرغم من عديد التحديات التي لا تزال قائمة، والتي من أبرزها تركيز الاقتصاد الكوري في أيدي ثلة من الشركات العائلية القوية، أو ما يعرف بتحدي حوكمة القطاع الخاص.
- يركز النموذج الكوري لمكافحة الفساد على الوقاية أكثر من العلاج، وذلك من خلال إنشاء إطار قانوني ومؤسسي قوي يتماشى مع المعايير الدولية، واستخدام عدة أساليب لتقييم أداء المؤسسات العمومية، ونظام توظيف نزيه وشفاف وخال من الفساد والخاص بالوظائف العمومية، وقانون لحماية المبلغين يشمل القطاعين العام والخاص، والاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- حاولت الجزائر بعد التعديل الدستوري في 2020 أن تعتمد على استراتيجية وطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، وتمهيدا للرفع من جاذبية الاقتصاد الوطني، من خلال تبني إصلاحات مست القطاع العام، وذلك لضمان تعزيز نزاهة الموظف العمومي، وبإشراك للمجتمع المدني، مدعوما عمليا بتسهيل آليات الإخطار عن الفساد وإيداع الشكاوى، مع اعتماد مبادئ الحكومة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، وتوفير الحماية القانونية للمبلغين، إذ كان للنموذج الكوري لمكافحة الفساد بصمة واضحة في هذه الإصلاحات.
- أكدت النتائج المحققة من خلال النموذج الكوري لمكافحة الفساد أن الحد من هذه الظاهرة هدف يمكن الوصول إليه بالإرادة السياسية أولا، والتجاوب الإيجابي من المؤسسات الوطنية المعنية، وكذا الوعي المجتمعي ثانيا، مع توظيف ما تتيحه التكنولوجيات الحديثة في إطار حكومة إلكترونية.

- الاقتراحات:

- على الجزائر الاهتمام أكثر بالتجارب الرائدة عالميا في مجال مكافحة الفساد -مثل النموذج الكوري-، من خلال تبني إيجابيات تلك التجارب وفقا لخصوصية المجتمع الجزائري، وحسب الإمكانيات التي يمكن توفيرها في هذا الإطار، مع الإشارة إلى أنه لا يمكن تطبيق هذه النماذج بالسهولة التي يعتقدها البعض، على اعتبار أن لكل دولة مميزاتها.
- نشر ثقافة نبد الفساد في المجتمع الجزائري، وتدعيم ذلك بالتعجيل بإصدار قانون يعنى بحماية المبلغين، يكون آمنا من الناحية القانونية، وواضحا وفعالا من ناحية الممارسة العملية.
- اتخاذ تدابير تضمن التقليل من المقاومة التنظيمية في الإدارة العمومية، والعمل على التحسين المستمر للنزاهة، وذلك من خلال التحفيز على التبليغ مقابل مكافآت مالية، مثلما تم النص عليه في القانون المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية ومكافئتهما على سبيل المثال.
- على السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، وفي إطار المهام المنوطة بها، ضمان عدم التسامح والتساهل في التعامل مع الأشخاص الذين يثبت تورطهم في ممارسات لها علاقة بالفساد، مهما كان حجم نفوذهم أو مناصبهم أو انتماءاتهم، وذلك من أجل الوصول إلى تحقيق الردع العام والخاص، ومد جسور الثقة بين مؤسسات الدولة والمواطنين.
- على الجزائر السعي لتحسين وضعيتها في مجالات الحوكمة والشفافية ومكافحة الفساد، لإحراز التقدم في تصنيفات مؤشرات الهيئات الدولية، وذلك من أجل تحقيق الأهداف التنموية المسطرة.

5. قائمة المراجع:

- (1) السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته. (2023). التقرير السنوي لسنة 2022. الجزائر. تم الاسترداد من <https://hatplc.dz/annual-report>
- (2) السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته. (بلا تاريخ). الاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته 2023-2027. الجزائر. تم الاسترداد من <https://hatplc.dz/reports>
- (3) القانون رقم 08-22. (15 05, 2022). يحدد تنظيم السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته وتشكيلها وصلاحياتها. الجريدة الرسمية العدد 32.
- (4) المحافظة السامية للرقمنة. (2024). الاستراتيجية الوطنية للتحويل الرقمي في الجزائر في آفاق 2030. الجزائر. تم الاسترداد من <https://hcn.dz/SNTN-Ar.pdf>

- 15) Programme, U. N. (2020). *Strategic approaches to corruption prevention: A practitioner's perspective based on the experience of the republic of korea and UNPD missions.* republic of korea. Récupéré sur https://files.acquia.undp.org/public/migration/seoul_policy_center/USPC-Practitioners_Note.pdf
- 16) Programme, U. N. (2022). *Anti- corruption policy implementation an experience from the republic of korea.* Malaysia. Récupéré sur https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2023-10/anti-corruption_policy_implementation_240823.pdf
- 17) Programme, U. N. (2024). *Think piece on the Republic of Korea's efforts in anti-corruption and good governance through digitalization.* Republic of Korea. Récupéré sur <https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2025-01/undp-seoul-thinkpiece-rok-anti-corruption-good-governance-through-digitalization-2024.pdf>
- 18) *Reports Doing Business.* (s.d.). Consulté le 07 25, 2025, sur The World Bank Group: <https://archive.doingbusiness.org/en/reports/global-reports/doing-business-reports>
- 19) You, J.-S. (2008). *Explaining Correption in southe korea, relative to taiwan and the philippines.* Récupéré sur https://www.eai.or.kr/eng/press/press_01_view.php?no=10933
- 20) You, J.-S. (2015). *Development of Corruption Control in South Korea.* Récupéré sur <https://www.againstcorruption.eu/wp-content/uploads/2015/05/Process-Tracing-of-Corruption-Control-in-South-Korea.pdf>